حوكمة المنظومة المصرفية الجزائرية مدخل لتطوير إدارة المخاطر

The Algerian banking system governance portal to develop risk management

بلعورة هجيرة [1]، بن رجم محمد خميسي [2]

[1] مخبر البحوث والدراسات الإقتصادية، جامعة مساعديه محمد شريف سوق أهراس، belaoura.hadjira@yahoo.fr

[2] جامعة مساعديه محمد شريف سوق أهراس ، benredjem_mk@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2018/12/18 تاريخ القبول:2018/12/28 تاريخ النشر: 2018/12/31

ملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة التطبيقية إلى إبراز واقع تطبيق مبادئ الحوكمة على مستوى البنوك التجارية الجزائرية من جهة وتقديم علاقتها بمستوى تطور إدارة المخاطر من جهة أخرى .

ولقد توصلنا من خلال الإجابة المقدمة لنا من طرف مسئولي البنوك محل الدراسة إلى انه يوجد تطبيق متوسط لمبادئ الحوكمة هذا من جانب أول ومن جانب ثاني وجدنا أن هذا التطبيق وباستخدام معايير إحصائية له علاقة تاثير إيجابية على مستوى تطور إدارة المخاطر .

كلمات مفتاحية: حوكمة ، المخاطر المصرفية ، البنوك ، الرقابة ، بنك المركزي .

تصنيف **JEL** : G21 ;G32 ; G34

Abstract :

We aim through this study applied to highlight the reality of the application of the principles of governance across the Algerian commercial banks on the one hand and their relationship to the level of the development of risk management on the other.

And we just through the answer is provided by the bankers to review that good average application of governance principles and found that this application using statistical criteria for a positive effect on the level development of risk management.

Keywords : governance, banking risks, banks, control, Central Bank.

Jel Classification Codes: G21;G32 ; G34

Résumé :

Nous visons à travers cette étude appliquée pour mettre en évidence la réalité de la demande des principes de gouvernance à l' échelle des banques commerciales algériennes sur la d' une part et leur relation au niveau du développement de la gestion des risques sur l'autre.

Et nous venons par le biais de la réponse qui nous sont fournie par les banquiers à l'examen que la moyenne bonne application des principes de gouvernance et a trouvé que cette application à l'aide de critères statistiques liés à un effet positif sur le niveau de développement de la gestion des risques

Mots-clés: La gouvernance, les risques, les banques, le contrôle , la Banque centrale

Codes de classification de Jel : G21 ;G32 ; G34.

المؤلف المرسل: بلعورة هجيرة ، الإيميل: belaoura.hadjira@yahoo.fr

1. مقدمة:

إن تداخل اقتصاديات العالم و ترابطها لا يترك أي مؤسسة في منأى عن الأزمات المالية خاصة منها المؤسسات المالية وهذا ما لاحظناه عليها في جميع أنحاء العالم خاصة عقب أزمة 2008 التي كانت نتيجة لتراكمات أخطاء أهمها عدم الشفافية والإفصاح بمعلومات خاطئة ، أدى إلى إعادة صياغة قواعد ومبادئ التي تحكم نشاط البنوك بما يضمن عدم إعادة هاته الممارسات، ولعل من أهم هذه المبادئ نجد مبادئ الحوكمة التي أقرتها لجنة بازل كضرورة ملحة لسلامة نشاط البنوك وآلية لمواجهة الأزمات .

وبما أن الاقتصاد الجزائري جزء من الاقتصاد العالمي كان إلزاما عليه مواكبة التطورات الراهنة من خلال تبنيه ما جاءت به لجنة بازل ، وهذا ما يقودنا لطرح التساؤل الجوهري المتمثل في :

ما واقع تطبيق الحوكمة المصرفية على مستوى المنظومة البنكية الجزائرية ؟ وما مدى تأثير تطبيقها على مستوى تطور أدارة مخاطر؟

الفرضيات : بغرض الإجابة عن الإشكالية المطروحة يستلزم وضع فرضيات محددة منها :

الفرضية الرئيسية الأولى : H1 : يوجد تطبيق لمبادئ الحوكمة المصرفية على مستوى البنوك التجارية الجزائرية .

الفرضية الرئيسية الثانية : H1 : يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة و مستوى تطوير عمليات إدارة المخاطر عند مستوى معنوية α=5% .

الفرضية الرئيسية الثالثة : H1 : يوجد علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة و مستوى تطوير عمليات إدارة المخاطر عند مستوى معنوية α=5% .

أهداف الدراسة : نهدف من خلال دراستنا إلى النقاط التالية :

- إبراز مدى تطبيق مبدأ الحوكمة المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية .
- إبراز مستوى تطور إدارة المخاطر ضمن البنوك التجارية الجزائرية .
- إبراز علاقة تطبيق المبادئ بتطور إدارة المخاطر .
- إبراز أثر تطبيق مبادئ الحوكمة بمستوى تطور عمليات إدارة المخاطر .

منهج الدراسة : اعتمدنا على المنهج الوصفي لعرض الخلفية النظرية للموضوع المدروس ، والمنهج التحليلي لمعالجة المعطيات و البيانات الرقمية المستخرجة من برنامج الحزمة الإحصائية للدراسات الاجتماعية spss.

2. الإطار النظري و الدراسات السابقة :

1.2 الخلفية الأدبية للموضوع :

1.1.2 مفهوم إدارة المخاطر و مراحل عملياتها :

1.1.1.2 مفهوم إدارة المخاطر:

لا يوجد تعريف دقيق لإدارة المخاطر بل تعددت واختلفت باختلاف وجهة نظر الباحثين كل حسب وجهة نظره إلا ان هناك نقطة مشتركة بين هذه التعاريف وهي أن إدارة المخاطر تتعلق بدرجة أساسية بالمخاطر البحتة و تتضمن إدارة للمخاطر ومن بين هذه التعاريف نذكر:

" إن إدارة المخاطر هي عملية صنع القرارات و تنفيذها و التي من شأنها أن تعمل على تقليل التأثيرات الشديدة للخسائر العرضية و التجارية لمؤسسة ما ، فأما صنع تلك القرارات فيستلزم القيام بعملية من خمس خطوات ، و أما تنفيذ تلك

القرارات فيلزم محترف إدارة الخطر على إجراء المهام الأربعة في عملية الإدارة و نعني بها تخطيط المصادر و تنظيمها و قيادتها و مراقبتها . (حسين العجمي، 2003)[1]

كما تعرف إدارة المخاطر بأنها : " تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر و تحديدها ، قياسها و مراقبتها و الرقابة عليه ، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها و الاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة ، و الإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر " .(طهراوي أسماء بن حبيب عبد الرزاق ، 2013)[2]

كما تعرف أيضا على أنها : " حدث أو ظرف محتمل يمكن أن يكون لو تأثيرات سلبية على المؤسسة المعنية من حيث وجودها، مصادرها(سواء موظفين أو رأس مال)المنتجات أو الخدمات أو زبائن، كما وقد يكون هناك تاثير على المجتمع كالبيئة المحيطة" . (سمير الخطيب ، 2005)[3]

2.1.1.2مراحل عملية إدارة المخاطر:

بشكل عام، يمكن اختصار خطوات عمل إدارة المخاطر وفق الخطوات المتتالية التالية :

- تعريف المخاطر المالية الرئيسية التي يواجهها البنك و مفاضلتها .
- تحديد المستوى الملائم للتعرض للمخاطرة .
- تطبيق إستراتيجية إدارة المخاطر بما يتوافق مع السياسة .
- قياس المخاطر و التقرير عنها و مراقبتها و تصفيتها حسب الحاجة و الحد منها .

كما يمكن تقسيم مراحل عمل إدارة المخاطر إلى ستة عمليات رئيسية هي - :تخطيط إدارة المخاطر، - تعريف المخاطر، - التحليل النوعي للمخاطر و التحليل الكمي للمخاطر، - تخطيط الاستجابة للخطر، -رقابة المخاطر و ضبطها ، علما بأنه لا يوجد نظام إدارة مخاطر فريد يتم العمل به فيكل البنوك، لأن البنوك تختلف حسب تركيبتها و حسب ظروف السوق ، و على كل بنك أن يطور و يصمم برنامج لإدارة المخاطر خاص به حسب احتياجاته و ظروفه على كل حال فإن نظم إدارة المخاطر السليمة لديها أساسيات شائعة متنوعة ، [4] (فوضيل لحسن ، بن نافلة قدور، 2017) و يمكن تمثيل هذه الخطوات من خلال الشكل الموالي

الشكل 01 : خطوات إدارة المخاطر

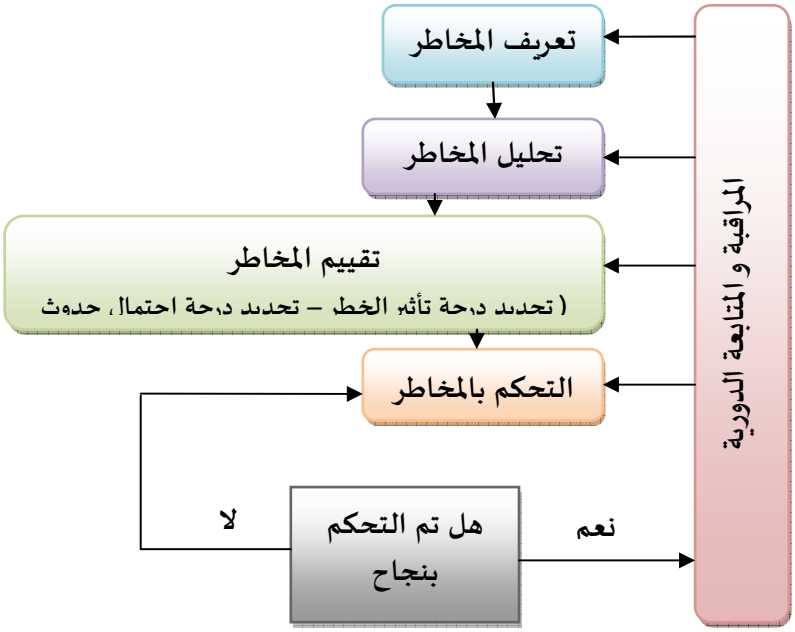

المصدر : عاطف عبد المنعم ، محمد محمود الكاشف ، سيد كاسب ، **تقييم و إدارة المخاطر** ، ط 01 ، (مصر : مركز تطوير الدراسات العليا و البحوث ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ،2008) ، ص 07.

2.1.2 مفاهيم أساسية حول الحوكمة المصرفية و مبادئها .

من خلال هذا العنصر سنتطرق إلى ما يلي :

1.2.1.2مفهوم الحوكمة المصرفية :

لدينا عدة تعريفات نذكر منها:

تعرف الحوكمة المصرفية على" أنها الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفق للقوانين والنظم السائدة بما يحقق حماية مصالح المودعين (محمد عبد الوهاب العزاوي ، عبد السلام محمد خميس ، 2010) .[5]

وتعني الحوكمة في الجهاز المصرفي والمالي مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للمؤسسة وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين والتي تتحدد بالإطار التنظيمي، وسلطات الهيئة الرقابية كما يتسع مفهوم الحوكمة ليشمل دور العامة وهم جميع الفاعلين الذين من شأنهم التأثير على أحكام الرقابة ، وتنطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي على البنوك العامة والخاصة والمشتركة (ناصري وهيبة ، 2008-2009) .[6]

تختلف حوكمة المصارف عن حوكمة الشركات وذلك لأن المصارف تتمتع بخصائص منفردة وهي :(أسيا قاسمي، 2014-2015)[7]

- إن المصارف بشكل عام غير شفافة نسبة إلى باقي المؤسسات المالية، والتي هي ذات كثافة عالية من المشاكل.

-إن المصارف معرضة إلى قوانين وقواعد صارمة.

-إن السلطة المالية للمصارف تجعل الحوكمة تختلف عن الأنواع الأخرى في المنظمات.

2.2.1.2 مبادئ تطبيق الحوكمة في المصارف وفقا لتقرير لجنة بازل 2010 :

قامت اللجنة بإصدار نسخة معدلة من هذه المبادئ في عام 2010 بعنوان"مبادئ تحسين الحوكمة" ، تتضمن ستة محاور رئيسية تضم أربعة عشر مبدءاً ، حيث أنها تتطابق مع مبادئ عام 2006 مع التركيز والإضافة بإدارة المخاطر وعلاقتها بنظام الرقابة الداخلية و هو المحور الذي حظي باهتمام متزايد من اللجنة بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008 و الشكل الموالي يبين محاور مبادئ حوكمة المصارف الصادرة في عام 2010 .

الشكل 02: " مبادئ الحوكمة المصرفية وفقا للجنة بازل دليل 2010 " :

المصدر : مصعب موسى ، مدى التام المصارف الخاصة السورية بالمبادئ الدولية للحوكمة من وجهة نظر الأطراف ذوي العلاقة، مجلة جامعة البعث ، المجلد 36 ، العدد 09 ، 2014 ، ص 207 .

2.2 : الدراسات السابقة :

إن موضوع الدراسة موضوع مطروح مسبقا في عدّة دراسات و مجلات و أطروحات ، وهو حديث الساعة حيث أنه من المواضيع الحديثة المطروحة في الآونة الأخيرة ويمكن تقديم أهمها في الآتي :

نجد في الصدارة دراسة الدكتور عبد العال في كتابه " حوكمة الشركات (شركات قطاع عام و خاص و مصارف) لسنة 2008/2007 ، حيث أراد المؤلف من خلالها تقديم أحد أهم مبادئ الحوكمة المتمثلة في الإيضاحات (الشفافية) و أهميتها في القوائم المالية للبنوك وذلك حسب رأيه فهي من خلال تطبيقها لهذا المبدأ ستقوم بتخلص من عدة مخاطر أو إنقاصها و من ثم رفع ربحية المصرف .

و يليه موضوع الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف من تأليف علاء فرحان طالب و إيمان شيحان المشهداني حيث من خلال هذه الدراسة أرادا البرهان على نفس الفكرة السابقة أن حوكمة المؤسسة تؤدي إلى تحقيق أحد أهم أهداف المنشأة المتمثل في تقليل المخاطر و تحسين الأداء المالي .

و في الأخير دراسة حوكمة البنوك و أثرها في الأداء و المخاطر من إعداد حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضية هدف من خلال ما تقدمه من رفع للأداء و تقليل نسبة احتمال حدوث الخطر .

3. أدبيات تطبيقية للموضوع :

1.3 واقع تطبيق الحوكمة المصرفية في الجزائر :

1.1.3سن قوانين معززة لتطبيق الحوكمة :

1.1.1.3 قانون المراقبة المالية للبنوك والمؤسسات المالية :

أصدر بنك الجزائر نظام رقم03-02 بتاريخ 2002/11/11 يتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، والذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية تساعدها على مواجهة

مختلف المخاطر، تماشيا مع ما ورد في اتفاقية بازل2 ، ووفقا للمادة الثالثة منه فإن أنظمة المراقبة الداخلية التي على البنوك والمؤسسات المالية إقامتها، ينبغي أن تحتوي على الأنظمة التالية (أمال عياري ، أبو بكر خوالد ،06-07 ماي 2012):[8]

-نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية .

-تنظيم محاسبي ومعالجة المعلومات .

-أنظمة تقييم المخاطر والنتائج .

-أنظمة الرقابة والتحكم في المخاطر.

-نظام التوثيق والإعلام.

2.1.1.3 قوانين محاربة الفساد المالي والإداري :

إن القانون الجزائري لم يتعرض لهذه الظاهرة بصفة مباشرة وصريحة إلا سنة 1996 ، حيث أشار المشرع الجزائري إلى مصادر هذه الآفة والجنح المنشئة لها، ولم يورد تعريفا صريحا لهذه الظاهرة ، وذلك من خلال إصدار الأمر رقم 96-22 المؤرخ في 09 جويلية 1996 ، والمتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاص بالصرف الأجنبي وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، وفي تاريخ 1996/06/09 صدر مرسوم رئاسي يقضي بإنشاء مرصد وطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها، وهي هيئة جديدة تعتبر أداة لتقديم اقتراحات للقضاء على الرشوة ومعاقبة ممارسيها، كما أسس وزير العدل بتاريخ2003/04/12 مفوضية تضم عددا من الوزارات لمكافحة تهريب الأموال، ومع أن هذه المفوضية لا تملك الصلاحيات التشريعية، إلا أنه من المتوقع منها تفعيل الشفافية في قطاع البنوك ومحاربة المصادر السرية في الحصول على الأموال، كما قام في هذا الصدد عام 2005بالشروع في تكوين مجموعة من القضاة يختصون في جرائم تبييض الأموال والجرائم العابرة للحدود والمساس بأنظمة المعلوماتية (شريقي عمر، 2009).[9]

وبموجب ذلك أصدرت السلطات العمومية القانون05 - 01 المؤرخ في 06/ 02/ 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، وبمقتضى المادة السابعة تجد البنوك نفسها ملزمة بالتأكد من هوية وعناوين زبائنها قبل فتح أي حساب أو دفتر أو حفظ سندات أو قيم أو إيصالات أو تأجير صندوق أو ربط علاقة عمل أخرى، مع إلزامها بتحيين المعلومات سنويا وعند كل تغيير لها ، وتقع البنوك تحت طائلة الإجراءات التأديبية إذا ما ثبت وجود عجز أو قصور في إجراءاتها الداخلية الخاصة بالرقابة في مجال الإخطار بشبهة غسل الأموال ، وعلى الهيئات الإشرافية السهر على أن تتوفر البنوك والمؤسسات المالية على برامج مناسبة للكشف عن غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والوقاية منها (أمال عياري، أبوبكر خوالد ، 2012) .[10]

2.1.3مساعي بنك الجزائر في إرساء الممارسات الفضلى للحوكمة في البنوك الجزائرية.

1.2.1.3 تعزيز الرقابة المصرفية:

تهدف الرقابة المصرفية إلى التأكد من احترام القوانين و التنظيمات البنكية بما يضمن حقوق المودعين و تحقيق عوائد للبنوك بتجنيبها مخاطر الإفلاس و التعثّر ،(محمد عبد النبي، 2010)[11] و لقد تم تنظيم هذه العملية الموكلة لبنك الجزائر عن طريق هيئاته الرقابية من خلال قانون النقد و القرض 10/90 الذي عدّل و الغي بالأمر 11/03 و بعدها بالأمر 04/10 لـ2010/8/26، و هذا على اثر الفضائح المالية التي مني بها القطاع المصرفي. لتصبح بذلك من أكثر أنواع الرقابة أهمية و شمولا و هذا باتخاذها شكلين (بلعيد ذهبية، 2015-2016):[12]

- الرقابة المكتبية: و التي تتم من خلال التصريحات و التقارير الدورية المرسلة بانتظام لمصالح بنك الجزائر.
- الرقابة الميدانية: تم من خلال زيارات ميدانية، بتنقل هيئات الرقابة إلى مقرات أو فروع البنك لمراجعة السجلات و الوثائق و المعطيات الالكترونية على مستواها.

2.2.1.3 المراقبة و المساءلة في البنوك

في هذا الإطار اصدر بنك الجزائر النظام رقم 03/02 المعدل و المتمم بالنظام 08/11 لـ2011/11/8 المتضمن الرقابة الداخلية لأنشطة البنوك و المؤسسات المالية، و الذي يلزم هذه الأخيرة على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية تبعا للمعايير و التطبيقات الدولية المعروفة، بما يساعدها على مواجهة مختلف المخاطر سواء الائتمانية، السوقية أو التشغيلية، من خلال أنظمته الفرعية المتكاملة و المتناسقة و المتمثلة في: (المواد من 6 إلى 62 ، 2012)[13] نظام رقابة العمليات و الإجراءات الداخلية، التنظيم المحاسبي و معالجة المعلومات، أنظمة قياس المخاطر و النتائج، أنظمة المراقبة و التحكم في المخاطر، و نظام المعلومات و التوثيق.

ليحمل بذلك هذا النظام للبنوك و للمؤسسات المالية العاملة في الجزائر الخطوط الأساسية و التوجيهية للحوكمة المصرفية بتطبيقات عالمية (لجنة المراجعة، فعالية و مشاركة مجلس الإدارة، الرقابية الداخلية و خدمات المراجعة الفعّالة، الاطلاع المالي....). (بلعيد ذهبية ، دوة محمد ، 28-29 نوفمبر 2017) [14]

3.2.1.3 دعم و تعزيز دور محافظي الحسابات

إن تدعيم الممارسات السليمة لمهنتي المحاسبة و التدقيق من الأمور الهامة لتطوير ممارسات مجالس الإدارة بالبنوك و تشجيع ممارسة حملة الأسهم لحقوقهم المكفولة، و هذا نظرا للدور المحوري الذي يلعبه محافظي الحسابات في تفعيل الحوكمة. لذا و بهدف تفعيل دور محافظي الحسابات قام المشرع الجزائري ببعض التعديلات على مهنة التدقيقي التي كان ينظمها القانون رقم 08/91 المتعلق بالخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين من خلال إصدار القانون رقم 01/10 ق 2010/6/29 معدلا و متمما للقانون 08/91، الذي حمل في طياته إضافات جديدة تكرس مبادئ الحوكمة المؤسسية من خلال: مبدأ حماية حقوق المساهمين، مبدأ مسؤولية مجلس الإدارة و الذي يتيح مساءلة المجلس من قبل المساهمين، أما الإفصاح و الشفافية فنلمسه من خلال التقارير التي يعدّها محافظ الحسابات حول كل ما يجري داخل المؤسسة...الخ. (بلعيد ذهبية ، دوة محمد ، 28-29 نوفمبر 2017) [15]

4.2.1.3 دعم الإفصاح و الشفافية في البنوك

طبقا لنص المبدأ 14 من مقررات لجنة بازل (2010) حول الحوكمة و الذي يعتبر الشفافية و الإفصاح كأحد أهم أسس الحوكمة و الإشراف، حرص بنك الجزائر على تدعيم الإفصاح المصرفي بالتركيز على نقطتين أساسيتين هما: (طرشي محمد، 2012-2013)[16]

- العناصر المهمة للنشاط المصرفي و الوضعية المالية، رأس المال، الأموال الذاتية، المراقبة الداخلية.
- دورية و استمرارية العملية بشكل منتظم من طرف جميع البنوك و المؤسسات المالية الممارسة لنشاطها المصرفي داخل القطاع.

كما أكد بنك الجزائر على أهمية الشفافية و الإفصاح عن المعلومات المالية، و ضرورة مصداقيتها دعما لأمان النشاط المصرفي و حفاظا على أموال المودعين، و هذا بتكوين قاعدة بيانات تخص النشاط المصرفي من خلال إنشاء مراكز معلومات

بموجب قانون النقد و القرض 10/90 المعدّل و المتمم بالأمر 11/03 في مادته 98 بهدف تمكين هيئات القرض من الإدارة الحذرة لسياساتها الإقراضية و التقليل من عمليات تبييض الأموال و تطهير القطاع المصرفي من المعاملات التي تنطوي على عنصر الغش و خلق قواعد التعامل المالي تقوم على أساس الثقة. ومن جهة أخرى يحرص بنك الجزائر على تجديد أسس عمل هذه المراكز بصفة مستمرة بما يتواءم و متطلبات الإفصاح، حيث قام مؤخرا -و في إطار صلاحياته الجديدة في مجال الاستقرار المالي الأمر 04/10 المعدل و المتمم للأمر 11/03 المتعلق بالنقد و القرض- بتزويدها بآليات و تقنيات جديدة لممارسة نشاطها على أكمل وجه كإمكانية التواصل معها من خلال الشبكة online، الأمر الذي يفسّر النتائج المحققة من طرفها،(بلعيد ذهبية ، دوة محمد، 28-29 نوفمبر 2017) [17] و التي يمكن إيضاحها باستعراض مهام و نشاط كل مركزية كما يلي:

- **مركزية المخاطر:** أشار إليها القانون 90-10 المتعلق بقانون النقد والقرض لسنة 1990 ، وبعد سنوات تم إصدار النظام 92-01 والمتضمن بتنظيم وسير مركزية المخاطر التي تتمثل في جمع ومركزة وتبليغ المخاطر المصرفية وعمليات قرض الإيجار التي تتوسط فيها مؤسسة الائتمان ، (المادة 62 ، 2003)[18] إلى مصالح البنك المركزي، وكذلك جمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة القروض الممنوحة وسقفها والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض(المادة 105 ، 2003) [19] وأهم ما جاء به :

- يجب على كل مؤسسة ائتمان إن تنضم إلى مركزية المخاطر (المادة 02، 1992) .[20]

- على مؤسسات الائتمان التصريح بالقروض التي منحتها لزبائنها .

- لا يمكن لمؤسسة الائتمان أن تمنح لزبون جديد أي قرض خاضع للتصريح دون أن تستشير .مسبقا لمركزي المخاطر (المواد 98 ، 03، 08 ، 04 ، 2003) .[21]

- **مركزية عوارض الدفع:** تقوم بتنظيم المعلومات المصرح بها من طرف البنوك و المؤسسات المالية و المرتبطة بكل الحوادث و المشاكل المسجلة عند استرجاع القروض أو تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع، و القيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين .

- **مركزية الميزانيات:** أنشأت بموجب المادة 1 من النظام رقم 07/96 لـ1996/07/3 المتضمن تنظيم مركزية الميزانيات و عملها. حيث تعتبر بمثابة مرصد إحصائي محاسبي و مالي للمؤسسات، تهدف إلى تطوير المعلومات الخاصة بالمؤسسات المصرفية للحصول من هذه الأخيرة على تصريحات لميزانية، جدول حسابات و كذا النتائج و البيانات الملحقة والمتعلقة المؤسسات التي تحصلت على قروض، لتُعد من خلالها إحصائيات تجعلها في شكل بنك معطيات يجيب عن الحاجة للمعلومات الاقتصادية و المالية.

و يبقى على عاتق البنوك و المؤسسات المالية بموجب النظام الانضمام إلى المركزية و احترام قواعد سيرها، مع تزويدها بالمعلومات المحاسبية و المالية المتعلقة بالسنوات الثلاثة الأخيرة لزبائنها من المؤسسات وفقا لنموذج موحد يضعه بنك الجزائر. كما تعمل هذه المركزية بالتنسيق مع اللجنة المصرفية، بحيث تبلغ هذه الأخيرة بكل المخالفات لأحكام هذا النظام وفقا لنص المادة رقم 10(بلعيد ذهبية ، دوة محمد28-29 نوفمبر 2017) .[22]

2.3 دراسة ميدانية لتأثير تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية على مستوى تطور إدارة المخاطر :

1.2.3منهج الدراسة :

حسب ما أملته الدراسة و بغية معالجة الإشكالية و تأكيد أو نفي الفرضيتين اعتمدنا على المنهجين الوصفي و التحليلي

2.2.3 مجتمع الدراسة والعينة :

1.2.2.3مجتمع الدراسة :

يعتبر مجتمع الدراسة جزء من المجتمع الأصلي"القطاع المصرفي الجزائري" ، حيث أن مجتمع الدراسة يضم البنوك التجارية التي تحوي إدارة مخاطر مستقلة ولها دور فعال في قرارات الإدارة ، فلا نجدها إلا في البنوك الرئيسية أو الجهوية ، لذا فإن مجتمع الدراسة يحوي على حوالي 50 بنك تجاري جزائري ذو ملكية خاصة أو عامة .

2.2.2.3عينة الدراسة :

تم سحب 25 بنك بطريقة السحب العشوائية البسيطة والتي تعد نصف مجتمع الدراسة بما يعادل نسبة 50% وهي نسبة مقبولة لتمثل مجتمع الدراسة وتم توزيع 60 الإستبيانة المحكمة على كل من مدراء البنوك و مدراء إدارات المخاطر على مستوى البنوك محل الدراسة و تم استرداد ما يعادل 35 استبانة من أصل 60 صالحة للمعالجة الإحصائية بمقدار 58.33% لتكون بذلك عينة الدراسة تضم 35 فرد وفقا لجدول الموالي :

الجدول 01 : " الاستبيانات الموزعة و المستردة و الصالحة للتحليل"

العدد الموزع	العدد المسترجع	نسبة الاستجابة	عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل	نسبة الاستبيانات الصالحة للتحليل
60	45	%75	35	%58.33

المصدر : من إعداد الباحثان

وبعد أن انتهاء الباحثان من تحديد أفراد عينة الدراسة النهائية ، تم وصف الخصائص الشخصية لأفراد العينة :

الجدول 02:" وصف خصائص أفراد عينة الدراسة "

الخصائص	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكور	16	%45.71
	إناث	19	%54.29
العمر	(30– فاقل)سنة	15	%42.86
	(31 –40) سنة	15	%42.86
	(41 – 50) سنة	05	%14.28
	(51–62) سنة	00	%00
المؤهل العلمي	أقل من الثانوي	00	%00
	ثانوي	04	%11.43
	ليسانس	19	%54.29
	ماجستير أو ماست	12	%34.28
	دكتوراه	00	%00
المسمى الوظيفي	مدير بنك	07	%20
	موظف في الإدارة العليا	15	%42.9

	مدير إدارة المخاطر	04	%11.4
	موظف ضمن إدارة المخاطر	09	%25.70

المصدر : من إعداد الباحثان

3.2.3 أداة الدراسة :

تم استخدام أداة الاستبيانه للكشف عن مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة ، و لأجل معرفة مستوى تطور إدارة مخاطرها .

صدق أداة الدراسة وثباتها : قاما الباحثان بإخضاع الاستبيان لاختبارين وهما:

1.3.2.3 اختبار الصدق الظاهري :

تم عرض الإستبيانة على ذوي الخبرة و الاختصاص و هيئة محكمين من أساتذة المحاسبة و المالية و المنهجية للحكم على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات ، وتم إجراء التعديلات المقترحة من المحكمين و الأساتذة المختصين قبل توزيعها على عينة الدراسة و الملحق رقم 02 يبين أسماء محكمي الإستبيانة .

2.3.2.3 اختبار ثبات الأداة :

بلغت درجة اعتمادية هذه الإستبيانة حسب معامل الفا كرونباخ 89.8 % وهذا مناسب في مثل هذه الاختبارات من اجل اعتماد نتائج هذه الدراسة ، كما يلاحظ أن جميع فقرات قيم ألفا أكبر من النسبة المقبولة 60 % مما يعكس ثبات أداة الدراسة ، وهذا يمثل نسبة مقبولة لأغراض ثبات الاتساق الداخلي و بنسبة مقبولة لأغراض التحليل بحيث تجاوزت الحد الأدنى المتفق عليه للثبات (أنظر الملحق رقم 03)

3.3.2.3 اختبار اعتدال توزيع عينة الدراسة :

تم إخضاع بيانات عينة الدراسة لاختبار شابيرو لإثبات صحة فرضية العدم

H_0= تتبع عينة الدراسة التوزيع الطبيعي

H_1 = لا تتبع عينة الدراسة التوزيع الطبيعي (توزيع غير طبيعي)

وفقا لمستوى معنوية α=5% وكانت النتائج المحصل أقل من مستوى المعنوية 0.05 لكافة فقرات الاستبيان SIG=0.00 أغلبيتها

القرار: نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة أي الدراسة تتبع التوزيع الغير طبيعي .

4.2.3 إجراءات الدراسة :

قاما الباحثان بتصميم استبيانة و تطويرها حسب ما تقتضيه متغيرات الدراسة ، إذ غطت الفرضية التي استندت عليها ، و استخدام عبارات تقييميه لتحديد أهمية العينة و قد تضمنت أداة الدراسة في صورتها النهائية الأقسام الآتية : (أنظر الملحق رقم 01)

القسم الأول : وخصص لمعرفة البيانات العامة لأفراد عينة الدراسة و هي : (الجنس ، العمر ، المؤهل العلمي ، و المسمى الوظيفي)

القسم الثاني : يناقش التزام البنوك التجارية الجزائرية بتطبيق مبادئ الحوكمة المعلن عليها من طرف لجنة بازل وتم تقسيمه إلى 6 محاور كما يلي :

المحور الأول : مدى التزام البنك بتطبيق مبدأ ضمان وجودة أساس إطار عام لحوكمة المصارف حيث يضم ثلاث فقرات .

المحور الثاني : مدى التزام البنك بتطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية حيث يضم سبع فقرات .

المحور الثالث : مدى التزام البنك بتطبيق مبدأ مسؤولية مجلس الإدارة حيث يضم أربع فقرات .

المحور الرابع : مدى التزام البنك بتطبيق مبدأ سياسة إدارة المخاطر حيث يضم خمس فقرات .

المحور الخامس : مدى التزام البنك بتطبيق مبدأ الرقابة الداخلية والخارجية حيث يضم أربع فقرات .

المحور السادس : مدى التزام البنك بتطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين و أصحاب المصالح الأخرى حيث يضم ثلاث فقرات .

القسم الثالث : يناقش مستوى تطور إدارة المخاطر ضمن البنوك التجارية الجزائرية الذي بدوره يضم محور وحيد متمثل في مدى تطوير عماليات إدارة المخاطر ويشمل على خمس فقرات .

وتم اعتماد مقياس ليكرت المكون من خمس درجات من الموافق وذلك لتحديد درجة الأهمية النسبي لكل فقرة من فقرات الإستبيانة وقد حددت درجات الإجابة كما في الجدول رقم 03

الجدول 03: " مقياس ليكرت الخماسي وفق الاستبيان "

الأهمية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر : من إعداد الباحثان

أما فيما يتعلق بالحدود التي اعتمدنها هذه الدراسة عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات في نموذج الدراسة فقد حددت كما يلي :

أ . المدى: وهو يساوي أعلى قيمة مطروح منها أقل قيمة كما يلي :

4 =(1-5)

ب . طول الفئة: تقسيم المدى على عدد الفئات 0.8=5/4 وتكون الفئة الأولى لقيم المتوسط الحسابي من 1 الى 1+0.8 والجدول يبين ذلك :

الجدول 04 :" المتوسطات المرجحة للدرجات "

المتوسط المرجح	المستوى
1 – 1.8	غير موافق بشدة
1.81 – 2.6	غير موافق
2.61 – 3.4	محايد
3.41 – 4.2	موافق
4.21 – 5	موافق بشدة

المصدر : من إعداد الباحثان

5.2.3 المعالجة الإحصائية :

لغرض الإجابة عن أسئلة البحث و تحقيق الأهداف المرجوة منه تم استخدام المعالجات الإحصائية الآتية :

معامل ألفا كرونباخ لاختبار ثبات أداة الدراسة ،اختبار شابيرو لاختبار اعتدال التوزيع لعينة الدراسة ، التكرارات و النسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة، المتوسطات الحسابية ، الانحرافات المعيارية ، معامل الارتباط لمعرفة نوع وقوة علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة و بما أن متغيرات الدراسة رتبيه كون أنها تخضع لسلم لكارت الخماسي نجد أننا لابد أن نستعمل احد المعاملات إما : معامل سبيرمان أو معامل جاما أو معاملات كندال ، وبما أن الدراسة تتبع الأسلوب اللامعلمي فكان لابد من إستعمال معامل الارتباط سبيرمان .

4. تحليل نتائج اختبار فرضيات الدراسة :

1.4 تحليل نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى " يوجد تطبيق لمبادئ الحوكمة المصرفية على مستوى البنوك التجارية الجزائرية "

لاختبار الفرضية الأولى قاما الباحثين باستخدام بحساب مقاييس النزعة المركزية من انحراف ومتوسطات حسابية بغية معرفة مدى التزام البنوك التجارية بتطبيق مبادئ الحوكمة وفقا لإجابات مسئولي البنوك حيث رصدناها من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم 05 : متوسط و إنحراف أهم ما جاء بإجابات محاور القسم الثاني من إستبيانة الدراسة

المحاور	المتوسط	الانحراف المعياري	نتيجة المحور
المحور الأول : مدى التزام البنك بتطبيق مبدأ ضمان وجودة أساس إطار عام لحوكمة المصارف	3.8	0.322	موافق
المحور الثاني : مدى التزام البنك بتطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية	3.6735	0.399	موافق
المحور الثالث : مدى التزام البنك بتطبيق مبدأ مسؤولية مجلس الإدارة	3.6743	0.388	موافق
المحور الرابع : مدى التزام البنك بتطبيق مبدأ سياسة إدارة المخاطر	3.6743	0.388	موافق
المحور الخامس : مدى التزام البنك بتطبيق مبدأ الرقابة الداخلية والخارجية	3.8143	0.623	موافق
المحور السادس : مدى التزام البنك بتطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين و أصحاب المصالح الأخرى	3.7333	0.528	موافق
نتيجة إجمالي المحاور	3.7283	0.271	موافق

المصدر : من إعداد الباحثان بالإستعانة ببرنامج spss.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن جل متوسطات الحسابية لإجابات محاور الاستبيان محصورة بين المجال (3.41-4.2) وهذا يدل على أن معظم مسئولي البنوك موافقين تماما على وجود تطبيق لمبادئ الستة لحوكمة المصارف ، ومن هنا يمكننا إثبات صحة الفرضية الأولى التي كانت كما يلي :

القرار الفرضية الرئيسية الأولى :

يوجد تطبيق لمبادئ الحوكمة على مستوى البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة بإجماع قبول مسئولي البنوك على وجود مظاهر تطبيق المبادئ الستة .

2.4 تحليل نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية " يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة و مستوى تطوير عمليات إدارة المخاطر عند مستوى معنوية α=5% "

1.2.4 تحليل نتائج مستوى تطور إدارة المخاطر على مستوى البنوك التجارية الجزائرية وفقا لبنود المحور الوحيد للقسم الثالث :

سنقدم من خلال الجدول الموالي إجابات أفراد العينة حول مستوى تطور إدارة المخاطر على مستوى البنوك التجارية الجزائرية وفقا لبنود المحور الوحيد للقسم الثالث

الجدول 06 : "نتيجة محور القسم الثالث مدى تطوير عمليات إدارة المخاطر ضمن البنك " :

نتيجة المحور : مدى تطوير عمليات إدارة المخاطر ضمن البنك .	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
	3.7543	0.86784	موافق

المصدر : من إعداد الباحثان بالاستعانة ببرنامج spss.

من خلال الجدول يتضح أنه يتم على مستوى البنوك التجارية الجزائرية معالجة المخاطر بأساليب متطورة و حديثة مع إدخال برمجيات الإعلام الآلي ضمنها كما هو موضح من خلال مناقشة بنود المحور الوحيد لقسم المتغير التابع ، حيث كما نجد من خلاله أن الإجابات تتراوح متوسطاتهم في المجال (3.41-4.20) أي الموافقة ، بمعنى التأكيد على تطور إدارة المخاطر على مستوى بنوك التجارية محل الدراسة .

2.2.4 نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الثانية :

من خلال برنامج SPSS تم حساب معامل الارتباط سبيرمان حيث كانت النتيجة **0.53** $=r_s$ **وهو معامل طردي معنوي متوسط** ، أي وجود علاقة ايجابية ، حيث كلما زاد تطبيق مبادئ الحوكمة الستة أدى إلى رفع مستوى تطوير عمليات إدارة المخاطر و العكس صحيح ويعد ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية المطبق في هذه الدراسة 5% كون أن قيمة : **Sig = 01 0.0** أقل من مستوى المعنوية ، ومنه نرفض H0 ونقبل H1 ليصبح القرار:

القرار الفرضية الرئيسية الثانية :

يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية المصرح بها من طرف لجنة بازل و مستوى تطور إدارة المخاطر على مستوى البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى معنوية % 5=α

3.4 تحليل نتائج إختبار الفرضية الرئيسية الثالثة " يوجد تأثير إجابي لتطبيق مبادئ الحوكمة على مستوى تطور إدارة المخاطر للبنوك التجارية الجزائرية عند مستوى معنوية 5% =α .

حيث لم يتم الاستعانة بنموذج الانحدار من خلال هذه الدراسة عمدا والاكتفاء بإشارة معامل الارتباط سبيرمان وذلك لعدة اعتبارات أهمها :

- الدراسة تتبع الأسلوب اللامعلمي كما وسبق واشرنا و معامل الانحدار يخضع للاختبارات المعلمية " اختبار t و فيشر " .
- معامل الانحدار يدرس العلاقة التأثيرية لمتغيرات كمية فقط كونه يستعين بمعامل الارتباط بيرسون، وهو نموذج رياضي يقدم قيم تنبؤية (قيمة B) و على عكس دراستنا التي تدرس متغيرات نوعية رتبيه بالإستعانة بمعامل الارتباط سبيرمان .
- نموذج الانحدار يتبع التوزيع الطبيعي على عكس دراستنا التي تتبع التوزيع الغير طبيعي كما وسبق وأثبتها من خلال اختبار شابيرو .

من خلال قرار الفرضية الرئيسية الثانية و إشارة معامل الارتباط (+) الموجبة نستنتج قرار الفرضية الرئيسية التالي :

نرفض H0 ونقبل H1 ليصبح القرار:

القرار الفرضية الرئيسية الثالثة:

يوجد علاقة تأثير ايجابية ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية المصرح بها من طرف لجنة بازل و مستوى تطور إدارة المخاطر على مستوى البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى معنوية α=5 %

5. خاتمة:

إن التطبيق الفعال لمبادئ الحوكمة يعد بمثابة دعامة لنشاط الجهاز المصرفي وذلك من خلال المعايير التي وضعتها لجنة بازل للرقابة على البنوك وتنظيم ومراقبة الصناعة المصرفية التي من شأنها ان تودي إلى رفع من كفاءة وفعالية إدارة المخاطر ،خاصة في ضل الأزمات المالية المصرفية المتكررة التي يعد سببها بطريقة او بأخرى إلى انتهاك المصرف مبدأ من مبادئ الحوكمة ، ولقد حاولنا في دراستنا الكشف عن مدى التزام البنوك التجارية الجزائرية بمبادئ الحوكمة ولقد توصلنا إلى جملة من النتائج نذكر منها :

نتائج الدراسة :

مما سبق يمكن إبراز النتائج المتوصل إليها وهي:

- يوجد تطبيق بشكل متوسط لمبادئ الحوكمة على مستوى البنوك التجارية الجزائرية وهذا ما يبرهن صحة الفرضية الأولى .

- يؤدي التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة إلى تطوير عمليات إدارة المخاطر مما يسهل على الإدارة العامة للتنبؤ المبكر للمخاطر و استعمالها كإجراء وقائي لتفادي وقوع الخطر ، وهذا ما يبرهن صحة الفرضية الثانية والثالثة كون أن هناك علاقة تربط بين تطبيق مبادئ الحوكمة و تطوير عمليات إدارة المخاطر هذا من جهة وكون أن هذه العلاقة موجبة دلالة صريحة على وجود تاثير إيجابي كلما زاد التطبيق رفع معه مستوى تطور إدارة المخاطر.

- للبنك المركزي دور فعال جدا في إرساء مبادئ الحوكمة حيث تعتبر من آليات فرض الرقابة .

- إن تطبيق الحوكمة في المنظومة المصرفية الجزائرية لا يزال يحتاج إلى تطوير ليرتقي إلى مرحلة النضج التام وهذا من أجل فعالية اكبر وكفاءة عالية .

مقترحات الدراسة :

بالاعتماد على النتائج المتوصل إليها يمكننا طرح بعض المقترحات المتمثلة في الأتي :

-العمل على زيادة دور البنك المركزي في بسط رقابته على البنوك الأخرى و التحقق من مدى التزامها بتطبيق مبادئ الحوكمة .

-العمل على تطوير مكاسب وقدرات موظفي البنوك بما يتناسب و آليات تطبيق مبادئ الحوكمة ، مع وجوب رفع الضبابية حول مصطلح الحوكمة ومفهومها لديهم .

- إضفاء نوع من المرونة على عمل البنك المركزي و ذلك من خلال مواكبة النصوص القانونية المنظمة لنشاطه للتطورات الراهنة .

6. قائمة المراجع:

[1]: حسين العجمي ، نادر المنديل ، يوسف درويش ، إدارة الخطر ، (البحرين : معهد البحرين للدراسات المصرفية و المالية " BIBF" ، 2003) ، ص 14 .

[2]: طهراوي أسماء بن حبيب عبد الرزاق ، إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل ، مجلة دراسات إقتصادية إسلامية ،المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب ، المملكة العربية السعودية ، المجلد 19 ، العدد 01 ،2013 ، ص60

[3]: سمير الخطيب، قياس و إدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي و تطبيق عملي ، ط01 ، (الإسكندرية : منشأة المعارف ، 2005) ، ص 19

[4]: فوضيل لحسن ، بن نافلة قدور ، دور المعلومة المحاسبية في إدارة مخاطر البنوك في ظل المعايير المحاسبية الدولية ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، الشلف ، الجزائر ، العدد 17 ، السداسي الثاني ، 2017

[5]: محمد عبد الوهاب العزاوي ، عبد السلام محمد خميس ، الأزمات المالية .قديما وحديثا أسبابها ونتائجها والدروس المستفادة،(عمان، الأردن ، دار إثراء ، 2010) ، ص192

[6]: ناصري وهيبة ، دور حوكمة البنوك في استقرار سوق المال ، كلية العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة ،2008 -2009، ص 01 ، على الموقع الالكتروني : http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/157496 تمت زيارته بتاريخ : 03-01-2017

[7]: أسيا قاسمي ، أثر العولمة المالية على تطور الخدمات المصرفية و تحسن القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية ، أطروحة دكتوراه ، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك ، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ، الجزائر ، 2014-2015، ص 201 .

[8]: أمال عياري، أبوبكر خوالد، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية دراسة حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، يومي 06-07 ماي 2012 ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، ص 12-13 .

[9]: شريقي عمر ، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، يومي 20-21 أكتوبر2009 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف ، ص 10

[10]: أمال عياري، أبوبكر خوالد ، المرجع السابق ، ص 16 .

[11]: محمد عبد النبي، الرقابة المصرفية، ط1،(عمان، الأردن : زمزم ناشرون و موزعون، 2010) ، ص 42،43 .

[12]: بلعيد ذهبية، الرقابة على البنوك الجزائرية في ظل الإصلاحات المصرفية للفترة الممتدة من 1990/2014، أطروحة الدكتوراه ، تخصص:نقود، مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2015/2016، ص 312،313.

[13]: المواد من 6 إلى 62 من النظام رقم 08/11 لـ2011/11/8 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية،ج.ر.ج.ج العدد 47، بتاريخ 2012/8/29، ص 21.

[14] : بلعيد ذهبية ، دوة محمد ، دور بنك الجزائر في إرساء القواعد و الممارسات الفضلى لحوكمة المصارف بالبنوك الجزائرية ، ملتقى وطني حول الحوكمة في المؤسسات المالية الجزائرية " واقع و أفاق "، المنعقد يومي : 28-29 نوفمبر 2017 ، جامعة محمد شريف مساعديه ، سوق أهراس الجزائر، ص 11

[15] : بلعيد ذهبية ، دوة محمد ، المرجع السابق ، ص 12 .

[16] : طرشي محمد، متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية في ظل التحرير المالي و المصرفي –دراسة حالة الجزائر- ، أطروحة الدكتوراه ، تخصص: مالية و نقود، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2013/2012، ص 304.

[17] : بلعيد ذهبية ، دوة محمد ، المرجع السابق ،ص 13 .

[18] : المادة 62 من الأمر 03-11 المؤرخ في 2003 المتعلق بالنقد و القرض .

[19] : المادة 105 من الأمر 03- 11 المؤرخ في 2003 المتعلق بالنقد و القرض

[20] : المادة 02 من النظام رقم 01/92 المؤرخ في 22 مارس 1992 ، المتضمن تنظيم وسير مركزية المخاطر.

[21] : المواد 98 ، 03، 08 ، 04 ، من الأمر 03-11 المؤرخ في 2003 المتعلق بالنقد والقرض

[22] : بلعيد ذهبية ، دوة محمد ، المرجع السابق ،ص 14.

7. ملاحق:

الملحق 01 :

الاستبيان بعد التحكيم

جامعة مساعديه محمد شريف سوق أهراس

كلية العلوم الاقتصادية و التسييرية و العلوم التجارية

قسم علوم التسيير

رقم الاستبيان : .....

تاريخ الاستبيان : .....

الموضوع :

مقال بعنوان : حوكمة المنظومة المصرفية الجزائرية مدخل لتطوير إدارة المخاطر

دراسة ميدانية بالبنك التجاري : .....

إشراف الأستاذ : أ.د بن رجم محمد خميسي

السنة الجامعية 2017–2018

في إطار إنجاز دراسة حول : : **حوكمة المنظومة المصرفية الجزائرية مدخل لتطوير إدارة المخاطر** تحت الإشكالية التالية : **ما واقع تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية ضمن البنوك التجارية الجزائرية ؟ وما مدى تأثير تطبيقها على عمليات إدارة المخاطر ؟**

و لغرض جمع البيانات لإعداد هذه الدراسة نضع بين أيديكم هذه الإستبيان – الاستمارة آملين الإجابة على بنودها بدقة و بكل موضوعية ، وهذا كل من أجل خدمة العلم و إثراء الإطار المعرفي .

لذا يشرفنا أن تقوموا بمساعدتنا في إنجاز هذا العمل ، ونحيطكم علما بأن معلومات هذه الاستمارة سرية ولا تستعمل إلا لغرض علمي بحت

ولذا نرجوا من سيادتكم أن تضعوا الجواب المناسب مكان الفراغ المخصص للإجابة على الأسئلة مع وضع إشارة (X) في الخانة المناسبة .

الباحثة /
بلعورة هجيرة
البريد الإلكتروني : belaoura.hadjira@yahoo.fr

القسم الأول : البيانات الشخصية :		التأشير
الجنس	ذكر	
	أنثى	
العمر	30 سنة أو أقل من ذلك	
	من 31 سنة إلى 40 سنة	
	من 41 سنة إلى 50 سنة	
	من 51 سنة إلى 62 سنة	
المؤهل العلمي	أقل من الثانوي	
	ثانوي	
	ليسانس	
	ماجستير أو ماستر	
	دكتوراه	
المسمى الوظيفي	مدير البنك	
	موظف في الإدارة العليا	
	مدير إدارة المخاطر	
	موظف ضمن إدارة المخاطر	

القسم الثاني: مدى إلتزام البنك بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية المعلن عنها من طرف لجنة بازل :

الرقم	العبارات	قياس مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية المعلن عنها من طرف لجنة بازل ضمن البنك				
أولا : مدى إلتزام البنك بتطبيق مبدأ ضمان وجودة أساس إطار عام لحوكمة المصارف						
01	يوجد على مستوى البنك لجنة تعنى بمتابعة تطبيق الحوكمة					
02	يلتزم البنك باللوائح القانونية المسايرة لمبادئ الحوكمة					
03	يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية إتباع و ممارسة حوكمة سليمة بالبنك					
ثانيا : مدى إلتزام البنك بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية						
01	ينشر البنك تقاريره وقوائمه بكل وسائل النشر المتاحة .					
02	يكون الإفصاح في الوقت المناسب و الدقيق .					
03	يتلاءم الإفصاح العام مع حجم تعقيد هيكل الملكية					
04	يتلاءم الإفصاح العام مع حجم تعرض البنك للمخاطر.					
05	يفصح البنك للجمهور عن مدى التزامه بمعايير الحوكمة					
06	يحصل المساهمون و أصحاب المصالح عن المعلومات الكافية عن الهيكل الملكية للبنك و أهدافه .					
07	يطور البنك هيكل قواعد الحوكمة بما يضمن تعزيز مبادئ النزاهة و الشفافية					
ثالثا : مدى إلتزام البنك بتطبيق مبدأ مسؤولية مجلس الإدارة						
01	أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماما لمراكزهم					
02	أعضاء مجلس الإدارة على دراية تامة بالحوكمة					
03	أعضاء مجلس الإدارة يتحملون المسؤولية التامة عن أداء البنك و سلامة موقفه المالي					
04	أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن صياغة استراتيجية عمل البنك					
رابعا : مدى إلتزام البنك بتطبيق مبدأ سياسة إدارة المخاطر						
01	يوجد بالبنك لجنة للمخاطر تراجع استراتيجيات و سياسات إدارة المخاطر و تتابع تنفيذها .					
02	تقوم إدارة المخاطر ضمن البنك بإتباع القواعد الاحترازية الموجود ضمن اتفاقية بازل 1 و 2 بغية تحقيق أبعاد الحوكمة					
03	لإدارة المخاطر علم بما إضيفا في قواعد الاحترازية لبازل 03 و 04					
04	ترفع اللجنة تقارير دورية جول طبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك وحجمها إلى مجلس الإدارة .					
05	يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية إدارة المخاطر					
خامسا : مدى إلتزام البنك بتطبيق مبدأ الرقابة الداخلية و الخارجية						
01	لدى البنك في هيكله التنظيمي أنظمة رقابة و مراجعة داخلية مستقلة لها سلطات وصلاحيات .					
02	يتأكد مجلس الإدارة من أن نشاطه موافق لنظام فعال للرقابة الداخلية .					
03	يستفيد البنك من نتائج عمل المراجع الداخلي في الوقت المناسب .					
04	تتحقق لجنة المراجعة بالبنك من كفاءة أداء المراجع الخارجي و مراعاة الدوران في تعيينه .					

سادسا : مدى إلتزام البنك بتطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين و أصحاب المصالح الأخرى						
01	يعترف البنك بحقوق أصحاب المصالح و يتاح لهم الحصول على تعويضات في حالة انتهاكها .					
02	يحترم البنك علاقته التعاقدية مع جميع الأطراف حسب الوقت المتفق عليه .					
03	يوجد على مستوى البنك سياسات أجور مكافئات تتناسب مع ثقة و أهداف و استراتيجيات البنك					

القسم الثالث : مستوى تطور إدارة المخاطر ضمن البنك

الرقم	مدى تطوير عماليات إدارة المخاطر ضمن البنك	ت	ت – ت	ك	ك – ك	ك ك – ك
01	يتم ضمن إدارة المخاطر قياس المخاطر بكل دقة و بأساليب متطورة وحديثة					
02	تقوم إدارة المخاطر بتطوير سياسات و إجراءات ترتيب المخاطر					
03	تقوم إدارة المخاطر بتحديد القسم المسئول عن المخطر في وقت مبكر					
04	تقوم إدارة المخاطر بالتقصي حول النتائج السالبة وتشخيص الوضع المالي					
05	تقوم إدارة المخاطر بمراجعة سياسات الادارة العامة و العدول عنها في حالة إثبات نقائصها وعدم جدواها .					

الملحق 02 :

قائمة محكمي الإستبيانة

إسم واللقب المحكم	التخصص العلمي	إسم الجامعة
د : شعباني مجيد	**محاسبة**	**جامعة بومرداس**
د : رقايقية فاطمة الزهراء	**محاسبة**	**جامعة سوق أهراس**
د : بهلول نور الدين	**محاسبة**	**جامعة سوق أهراس**
د : بن خديجة منصف	**إدارة أعمال**	**جامعة سوق أهراس**

الملحق 03 :

اختبار ألفا كرونباخ كما هو مستخرج من spss

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,898	35